إضمار ضمير الشأن في (كان): الأثر والدلالة

الأستاذ الدكتور

رمضان خميس عباس

أستاذ اللغة والنحو في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الملك سعود

البريد الإلكتروني : relkastawy@ksu.edu.sa

الملخص :

يهدف البحث إلى كشف جملة من الأحكام النحوية المترتبة على إضمار ضمير الشأن في (كان) في بعض الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والأثر والشعر. وبيان دلالات ذلك في الكلام. وقد اتبعت المنهج الاستقرائي بأداتي الوصف والتحليل. وقد استوى القصد في إخراجه في مقدمة ومحور تناولت فيه بعض مواضع إضمار ضمير الشأن في(كان) وما يترتب على ذلك من أحكام نحوية ودلالات. ثم جاءت الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث، وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج منها: أن لإضمار ضمير الشأن في (كان) أثرًا كبيرًا من جهتي المعنى والصنعة النحوية. فمن ناحية المعنى فإنه يحقق أهدافًا كامنة في نفس المتكلم من التفخيم والتعظيم ونحوهما. ومن ناحية الصنعة النحوية فإنه قد يخلص الكلام من إشكالات نحوية ومخالفات لبعض ما استقر عليه من قواعد نحوية، كما أنه قد يكون سببًا في تقوية قراءة قرآنية ضعفها بعض النحويين. وأن أكثر مواضع إضمار ضمير الشأن جاءت مع(كان) من بين سائر أخواتها، ولعل السبب في ذلك أن أمهات الأبواب يجوز فيها ما لا يجوز في أخواتها. وأن أكثر مواضع إضمار ضمير الشأن في (كان) في القرآن الكريم كانت في قراءات قرآنية غير سبعية.

الكلمات المفتاحية: إضمار، استتار، ضمير الشأن، كان الشانية، ضمير القصة.

The Implicit Subject Pronoun in (kāna): Impact and Significance

Professor Dr. **Ramadan Khamees Abbas**

Professor of Language and Grammar in the Department of Arabic Language and Literature, King Saud University

E-mail: relkastawy@ksu.edu.sa

Abstract:
This study aims to uncover a set of grammatical rules that result from the "implicit subject pronoun" (*ḍamīr al-sha'n*) in *kāna* in selected examples from the Holy Qur'an, Hadith, Athar, and Arabic poetry, to demonstrate the semantic implications of this usage in speech. The research adopts the inductive method, employing both descriptive and analytical tools. It is structured into an introduction and a main section, in which some instances of the implicit subject pronoun in *kāna* are examined along with the resulting grammatical rules and meanings. This is followed by a conclusion that presents the main findings of the study, and finally a list of sources and references.

The study concludes that the implicit subject pronoun in *kāna* has a significant impact both semantically and grammatically. From the semantic perspective, it fulfills rhetorical purposes intended by the speaker, such as glorification and magnification. From the grammatical perspective, it can resolve syntactic difficulties and apparent violations of established grammatical rules, and in some cases, it provides support for some Qur'anic recitations that certain grammarians considered weak. Furthermore, the phenomenon occurs more frequently with *kāna* than with its subordinates, possibly because primary grammatical categories allow exceptions that are not permitted in secondary ones. Also, most instances of this implicit pronoun in *kāna* in the Qur'an appear outside the seven qirā'āt of the Qur'anic recitations.

Keywords: Ellipsis, Implicitness, Implicit subject pronoun, Expletive *kāna*, Narrative pronoun.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين.... وبعد

فإن (كان) في العربية على أنواع منها(كان) الشانية، وهي التي يضمر فيها ضمير الشأن، ولهذا الإضمار قيمة معنوية كبيرة، وله في الاستعمال العربي آثار ترجع إلى المعنى والصنعة النحوية. وهذا البحث محاولة لكشف بعض هذه الأحكام المترتبة على إضمار ضمير الشأن في (كان) وبيان دلالة ذلك في الكلام، ذكرت فيه جملة من الشواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف والأثر، والشعر، جاء فيها ضمير الشأن مضمرًا في(كان) وبينت ما يترتب على ذلك من أحكام ودلالات، وعنونته بـ :

" إضمار ضمير الشأن في (كان): الأثر والدلالة "

أسئلة البحث:

-ما شواهد إضمار ضمير الشأن في (كان)؟

-ما الأحكام النحوية المترتبة على إضمار ضمير الشأن في (كان)؟

-ما دلالة إضمار ضمير الشأن في (كان)؟

-ما سبب كثرة إضمار ضمير الشأن في(كان) من بين سائر أخواتها؟

-ما علة استقلال (كان) الشانية عن الناقصة على الرغم من التشابه الحاصل بينهما؟

الدراسات السابقة

تزخر المكتبة العربية بجملة من الدراسات والأبحاث حول ضمير الشأن و(كان) الشانية، ومن هذه الدراسات:

١-**المذاهب النحوية في(كان) الشانية: استعراض المذاهب وأدلتها**، للباحث محمد أبو رواس، وهو بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية

للاستشارات العلمية، العدد (٦) المجلد (٢) عام٢٠١٤م. سعى المؤلف فيه إلى تتبع الآراء النحوية في حقيقة(كان) الشانية: هل هي قسم مستقل بذاته أم هي (كان) الناقصة؟ وقد خلص البحث إلى أنها ليست قسمًا مستقلًا، بل هي (كان) الناقصة.

ويختلف بحثي عن هذا البحث من جهة أن هذا البحث لم يكن منصرفًا إلى تتبع الحديث عن إضمار ضمير الشأن في (كان) وما يترتب على ذلك من أحكام وآثار، بل كان منصبًا على بيان حقيقية (كان).

٢-**ضمير الشأن: دراسة نحوية**، للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن الخثلان، وهو بحث منشور في المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل-مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد (١٣) العدد (١) عام ٢٠١٢م. تحدث فيه المؤلف عن ضمير الشأن في النحو العربي بشكل عام، فذكر طرفًا من حديث النحويين عنه. ويختلف بحثي عن هذا البحث من جهة أن هذا البحث دراسة نظرية لضمير الشأن، أما بحثي فهو دراسة خاصة بإضمار ضمير الشأن في (كان) في جملة من الشواهد، وبيان ما يترتب على ذلك من آثار وأحكام، وما يتبع ذلك من دلالات.

٣-**ضمير الشأن في العربية: إقحام معجمي أم توليد إعرابي**، للباحثة سمية المكي، وهو بحث منشور في جامعة منوبة-كلية الآداب والفنون والإنسانيات، العدد (٥٦) ٢٠١١م. البحث معجمي توليدي، طرحت فيه الباحثة إشكالًا يتعلق بضمير الشأن متخذة البرنامج الأدنوي إطارًا نظريًّا له؛ ليُنظر في مدى كفاية الإقحام المعجمي التي وظفتها التوليدية في تفسير المبهم. ويختلف بحثي عن هذا البحث في منهجه والهدف منه وطريقة التناول.

٤-**ضمير الشأن والفصل: مقاربة لسانية**، للباحث فوزي حسن الشايب، البحث منشور في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (٢٧) الرسالة (٢٤٩) عام ٢٠٠٦م. عالج البحث الدراسة النحوية التقليدية لضميري الفصل والشأن، ومن ثم انطلق لمقاربة لسانية حاول فيها الباحث تقديم رؤية لسانية لهذين الضميرين، تفيد بأنهما ضميرا غيبة ناشئان عن عملية تحويل قوامها إمَّا التفكيك وإمَّا المخالفة الصرفية. ويختلف بحثي عن هذا

البحث من جهة أن هذا البحث دراسة لسانية، أما بحثي فهو دراسة نحوية لإضمار ضمير الشأن في (كان) خاصة وما يترتب على ذلك من آثار ودلالات.

٥- **ضمير الفصل والشأن في الجملة العربية**، بحث منشور في مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية، للباحث سالم خليفة حسن، العدد (٢١) عام ٢٠١٤م تحدث فيه الباحث بشكل عام عن ضميري الفصل والشأن، أما بحثي فهو دراسة خاصة بإضمار ضمير الشأن في(كان) وما يترتب على ذلك من آثار وأحكام ودلالات.

هذا وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي بأداتي الوصف والتحليل. وجاء البحث في مقدمة تحدثت فيها عن سبب اختيار الموضوع وأسئلة البحث ومنهجه وخطته والدراسات السابقة. ثم عقدت محورًا لدراسة بعض مواضع إضمار ضمير الشأن في(كان) وما يترتب على ذلك من أحكام نحوية ودلالات. ثم جاءت الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث، وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل

إضمار ضمير الشأن في(كان)وما يترتب على ذلك من أحكام نحوية ودلالات

تستعمل(كان) في العربية على أوجه [١]، منها أن تكون بمعنى الشأن [٢] والحدث وهي المعروفة بـ(كان) الشانية، وهي تلك التي يضمر فيها ضمير الشأن والقصة، نحو قولنا: كان محمد منطلقٌ، أي: الأمر والشأن أو القصة: أنه منطلق.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى:" أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل" قرأ ابن عامر [٣]: " أو لم تكن لهم آيةٌ أن يعلمه" فاسم (كان) ضمير الشأن والقصة مضمر فيها، و(أن يعلمه) مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر، و(آية) خبره مقدم، والجملة في محل نصب خبر (كان) وعليه فـ (تكن) ليس للآية، ولكن نضمر في(تكن) القصة أو الحديث [٤]

(١) تراجع هذه الأوجه في أوضح المسالك لابن هشام، ومعه كتاب مصباح السالك إلى أوضح المسالك، راجع الكتاب ووضع فهارسه يوسف البقاعي الشيخ، دار الفكر، ط الأولى، ١٩٩٤م. ١/٢٤٧-٢٤٨.

(٢) هذه تسمية البصريين، يسمونه ضمير الشأن أو الحديث أو الأمر إذا كان مذكرًا، وضمير القصة إذا كان مؤنثًا، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول، سموه باسم ملازم له؛ لأنه يعود على غير مذكور، ويسمونه كذلك عمادًا. وتسمية البصريين أولى؛ لأنهم سموه باعتبار معناه، إذ المعنى الشأن والقصة والأمر. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الأولى، والتذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ٢٠٢٤م. ٢/٢٧١.

(٣) سورة الشورى من الآية:١٧٩. قرأ الجماعة (أو لم يكن لهم آية) بالياء في(يكن) ونصب(آية). وقرأ ابن عامر والجدري وابن أبي عبلة: "أو لم تكن لهم آية" بالتاء في(تكن) ورفع(آية). وقرأ ابن عباس وقتادة وأبو عمرو الجوني: "أو لم تكن لهم آية" بالتاء في (تكن) ونصب(آية). يراجع جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني، تحقيق مجموعة من المحققين، جامعة الشارقة، الإمارات، ط الأولى، ٢٠٠٧مص٦٥٢، والتبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط الأولى، ١٩٨٥م. صـ٢٩١، وإتحاف فضلاء البشر، للبنَّاء، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان،١٩٩٨م. صـ٤٢٤.

(٤)الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي، وبشير جيوباتي، دار المأمون، دمشق، ط الثانية، ١٩٩٣م. ٣/٢٢٦ بتصرف.

يقول الواسطي الضرير [١]:" و(كان) على خمسة أقسام.... الثالث: أن يُضمر فيها الشأن ولا يظهر.... وذلك قولك: كان زيدٌ قائمٌ، فاسمها مضمر، و(زيدٌ) مبتدأ، و(قائمٌ) خبره، والجملة في موضع نصب؛ لأنها خبر(كان)، ومنه قراءة ابن عامر:" أو لم تكن لهم آيةٌ أن يعلمه".

وقد جوّز الفراء [٢] إضمار ضمير الشأن في(تكن) على أنه وجه نحوي لا قراءة، وهذا مما جوّزه الفراء نحوًا لا قراءة مما لم يصله من القراءات. وبهذا يعلم أن ما نسبه إليه السيوطي [٣] من منع رفع الاسمين بعد (كان) لا يساعد عليه.

هذا والمعنى على إضمار ضمير الشأن في (تكن): أو لم تكن القصة أن يعلمه علماء بني إسرائيل آيةٌ. فالمراد: "عِلْمُ بني إسرائيل آيةٌ" كما تقول: "لم تكن هندٌ منطلقة"، وأنتَ تريد لم تكن القصةُ [٤].

هذا وتوجيه القراءة على إضمار ضمير الشأن في(تكن) ينبني عليه جملة أحكام نحوية منها:

الأول: أن ضمير الشأن المضمر في (تكن) لا يعود على شيء تقدم أو تأخر، وإنما يعود على ما في ذهن المتلقي من حديث أو شأن أو قصة يوضحها ويجسدها جملة (أن يعلمه علماء بني إسرائيل) [٥].

الثاني: لزوم استتار هذا الضمير في (تكن)، فلا يجوز بروزه؛ لأن ضمير الشأن والقصة إذا كان مرفوعًا بـ(كان) فإنه يكون لازم الاستتار؛ لأنه ضمير مفرد غائب مرفوع، فيجب أن

(١) شرح اللمع في النحو صـ٣٩ بتصرف.

(٢) معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار، دار السرور، ط الأولى، لا ت. ٢٨٣/٢.

(٣) همع الهوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٩٩٨م، ٤٠٩/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ٢٠٠١م. ٣٣٩/٢.

(٥) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون لمحمد بن علي التهانوي، تحقيق الدكتور علي دحروج، مكتبة لنان ناشرون، بيروت ط الأولى، ١٩٩٦م. ٢٢٠/١.

يكون مستترًا قياسًا على سائر الضمائر مثله [١]. أما في غير ذلك فإنه يكون واجب البروز؛ لأنه يذكر في الكلام للدلالة على التفخيم والتعظيم والعناية والاهتمام والتوكيد، والحذف ينافي كل ذلك.

الثالث: لزوم إفراده، فلا تجوز تثنيته ولا جمعه؛ لأنه كناية عن مفرد وهو الشأن أو الحدث، أو الأمر، أو القصة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا الضمير كناية عن مضمون جملة (أن يعلمه علماء بني إسرائيل) ومضمون الجملة شيء مفرد، إذ هو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وهذه النسبة مفردة لا تثنى ولا تجمع، فكذلك يحكم بإفراد ما هو كناية عنها وهو ضمر الشأن المستتر في(تكن) [٢].

الرابع: أن تكون جملة (آيةٌ أن يعلمه) المكونة من المبتدأ المقدم والخبر المؤخر مُفسِّرة لهذا الضمير؛ لأن ضمير الشأن والقصة يُفسر بالجملة بعده، ولا يُعلم ضمير فُسِّر بجملة إلا هذا الضمير [٣]، هذا مذهب البصريين [٤]، وخالفهم الكوفيون والأخفش [٥] الذين جوّزوا تفسيره بمفرد مرفوع نحو: كان فاهمًا محمدٌ.

والذي يبدو لي أن الأولى ما ذهب إليه البصريون؛ لأن ضمير الشأن كناية عن جملة، فينبغي أن تكون الجملة تفسيرًا له. أما ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش من نحو: كان فاهمًا

(١) شرح المفصل لابن يعيش٣٣٤/٢.

(٢) التذييل والتكميل تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط الأولى، ١٩٩٧م ٢٧٦/٢.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط الخامسة، ١٩٨٥م، صـ٦٣٧، وخزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الرابعة، ١٩٩٧م، ١٩١/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٣، والتصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى،٢٠٠٠م، ٢٤٨/١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط الأولى، ١٩٩٠م، ١٦٤/١، والارتشاف لأبي حيان، تحقيق مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٩٨٩م، ٦٨٦/١.

محمدٌ، فهو محمول على التقديم والتأخير، و(كان) ناقصة، وليس في الكلام ضمير الشأن والقصة.

الخامس: أن الضمير في (تكن) ونحو ذلك من أمثلة لا يُفسر إلا بجملة خبرية مصرح بجزأيها، ولا بد أن يصرح بجزئي هذه الجملة الخبرية، ولا يجوز حذف شيء منها؛ لأن ضمير الشأن في هذا الاستعمال يؤكد معنى الجملة بعده، وجيء به لتفخيم مدلولها، وهذا لا يناسبه اختصار الجملة بعده بحذف شيء منها، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء منه ولا من المستغاث. وعليه فلا يجوز: كان قائمًا زيدٌ، على إضمار ضمير الشأن [١].

السادس: أن جملة (آيةٌ أن يعلمه) المفسّرة لضمير الشأن لا تحتاج إلى رابط يربطها به؛ لأنها نفسه في المعنى، وجملة الخبر إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى؛ فإنها لا تحتاج إلى رابط نحو قوله تعالى [٢]:" قل هو الله أحد" إذا قدرنا (هو) ضمير الشأن [٣].

السابع: أن الجملة المفسرة لضمير الشأن (آيةٌ أن يعلمه) لا يجوز أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه؛ إذ لا بد لضمير الشأن أن يعود على ما بعده لزومًا [٤]. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الجملة لو تقدمت على الضمير فقيل: محمد منطلق كان هو، لم يعلم كونه ضمير الشأن، لاحتمال أن يكون توكيدًا للضمير أو الظاهر أو يكون بدلًا، فالتزموا تأخير الجملة لذلك [٥]. ومن جهة ثالثة فإن هذه الجملة مُفسِّرة له، ولا يتقدم المفسَّر على ما يفسره. ثم إن تقديم الجملة ينافي المقصود من ضمير الشأن وهو حصول الإبهام ثم التفسير، فتقديم جملة الخبر أو شيء منها يخالف أصل الوضع فيه.

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان، ٢٧٤/٢.

(٢) سورة الإخلاص آية:١.

(٣) أوضح المسالك لابن هشام١٩٦/١

(٤) مغني اللبيب١٩٠/٢.

(٥) المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط الأولى، ٢٠٠٧م، ٧٨/٢.

هذا وقد نسب ابن هشام[١] إلى يوسف بن السيرافي تجويز تقديم جملة الخبر والتفسير على ضمير الشأن مستدلًا بقول الشاعر[٢]:

أسكرانُ كان ابن المراغة إذ هجا تميمًا بجوف الشام أم متساكرُ

في رواية رفع(سكران) فقدم جزءًا من جملة الخبر والتفسير وهو المبتدأ(أسكرانُ) على ضمير الشأن المضمر في (كان) وتقديم الجزء مؤذن بتقديم الكل. ولست أوافق على هذا؛ لأن المضمر في (كان) ضمير ابن المراغة وليس ضمير الشأن. كما جوّز ابن هشام أن تكون(كان) زائدة، وعليه فقوله(متساكر) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: أم هو متساكر[٣].

وعليه فقد اتضح مما تقدم أن ضمير الشأن مما له الصدارة في الكلام[٤]. فإن قيل: كيف يكون لضمير الشأن الصدارة، والعوامل نحو(كان) تدخل عليه؟، قلتُ: يقصد بالصدارة تصدره جزأي الجملة التي هي خبر عنه[٥].

الثامن: أن التأنيث في الفعل الناسخ(تكن) تأنيث جائز، وإنما كان كذلك؛ لأن (أن يعلمه) هو الآية. ومثله قول لبيد[٦]:

---

(١) مغني اللبيب ص٦٣٧.

(٢) من الطويل وهو للفرزدق في الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة، ١٩٨٨م، ٤٩/١، ولسان العرب لابن منظور، تحقيق مجموعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط الأولى، ١٤١٤هـ، ٣٧٣/٤. والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريرًا (ابن المراغة) والمراغة هي الأتان التي لا تمتنع من الفحول.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام، ٢٨٨/٩.

(٤) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى،٢٠٠٠م، ٢٩٣/١.

(٥) المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط الأولى، ٢٠٠٧م، ٧٨/٢.

(٦) من الكامل، وهو للبيد في ديوانه، ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط الأولى، ٢٠٠٤م. صـ١١٠، وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط الثانية، ١٩٨٥م، ١٩٢/٣. يصف عيرًا وأتانًا تغدو نحو الماء، والضمير في(قدّمها) للأتان، أي: مضى العير نحو الماء وقدّم أنثاه، و(عرّدت) تراخت. يراجع شرح المعلقات السبع للزوزني، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى، ٢٠٠٢م، ص١٨٥.

فمضى وقدَّمها وكانت عادة منه إذ هي عَرَّدت إقدامها

فنصب(عادة) وأنَّث (كانت) وهي للإقدام؛ لأن الاسم والخبر لشيء واحد، وقد جاوز الفعل لفظ التأنيث [١].

هذا وقد علل الفارسي[٢] لتأنيث(تكن) في الآية بأمرين: أولهما: أن ما يقع تفسيرًا للقصة والحدث من الجمل إذا كان فيها اسم مؤنث، جاز تأنيث الضمير كقوله تعالى[٣]:" فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا" فكذلك قوله تعالى:" أو لم تكن لهم آيةٌ" لما كان فيها مؤنث؛ جاز تأنيث (تكن). ثانيهما: ما تقدم من أن (أن يعلمه) في معنى(آية).

وقد حمل الباقولي [٤] على الفارسي في ذلك ووصفه بسوء التأمل في القراءة، فلم يرتض أن يكون (أن يعلمه) في معنى(آية). والذي يبدو لي أن ما قاله الفارسي مقبول؛ لأن المبتدأ والخبر في معنى واحد، ولم يكن الفارسي وحده من أشار إلى هذا فقد سبقه النحاس [٥] إلى ذلك.

التاسع: عدم جواز نعت ضمير الشأن المستكن في (تكن) ولا توكيده ولا العطف عليه ولا الإبدال منه. أما كونه لا يؤكد؛ فمن أجل أنه أشد إبهامًا من النكرات، والنكرات لا تؤكد. وأما أنه لا يعطف عليه؛ فمن أجل أن الجملة التي هي خبر عنه وتفسير له لا تحتاج إلى رابط يربطها به؛ لأنها هي نفسه في المعنى، فلو عطف عليه لكان المعطوف مشاركًا له في الإخبار عنه بجملة، فيلزم من هذا خلو جملة خبر المعطوف عليه من الرابط وهذا غير جائز. وأما أنه لا ينعت فمن أجل أنه ضمير، والضمائر كلها لا تنعت [٦].

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٩٨٨م، ١٠١/٤-١٠٢.

(٢) الحجة ٢٢٦/٣.

(٣) سورة الأنبياء من الآية: ٩٧.

(٤) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات للباقولي، تحقيق عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، ط الثانية، ٢٠٠٦م، ١٨٤/٢.

(٥) إعراب القرآن ١٩٢/٣.

(٦) همع الهوامع ٢٧٢/١.

هذا وتقديم الخبر(آيةٌ) على المبتدأ (أن يعلمه) تقديم جائز؛ لأنه ليس من مواضع الوجوب. وتقديم الخبر هنا يدل على وضوح الدلالة على صدق القرآن ورسول الله صلى الله عليه وسلم، وعناد المشركين وشدة جهالتهم، فهم يكفرون به مع علمهم القاطع بصدق نبوته. فالمعنى: أو لم يكن لهؤلاء المعرضين عمَّا يأتيك يا محمد من ذكر ربك، دلالة واضحة وعلامة بينة على أنك رسول رب العالمين [(١)].

فالأسلوب القرآني يسلط الضوء على علمهم ووضوح الدلالة لديهم على صدق القرآن الكريم ورسول رب العالمين، ولذا قدّم (آيةٌ) والعرب تقدم في كلامها الأهم وما هم به أعنى، وإن كانا المقدم والمؤخر جميعًا يُهمَّانهم ويعنيانهم [(٢)].

هذا ولضمير الشأن في قراءة "أو لم تكن لهم آيةٌ" دلالة كبيرة تناسب سياق الآية، بيان ذلك: أنه لا يستعمل إلا في مواطن التفخيم والتعظيم، فإنهم إنما وضعوه ليعظموا المذكور بعده [(٣)]

والقصة المذكورة بعده هنا هي الدلالة على وضوح صدق القرآن ورسول الله صلى الله عليه وسلم. وعلماء بني إسرائيل يعلمون هذا، وأمر هذا شأنه يناسبه استعمال ضمير الشأن الذي يدل على قصد المتكلم استعظام حديثه.

فإن قلت إن تخريج قراءة (أو لم تكن لهم آيةٌ) على إضمار ضمير الشأن يجعل (كان) الشانية مثل الناقصة، فلم اعتبرها النحاة قسمًا برأسه ولم يردوها إلى الناقصة؟ قلتُ: إنما كان الأمر كذلك لأن (كان) إذ ذاك تنفرد بجملة أحكام تخالف فيها الناقصة، من جهة أن اسمها لا يكون إلا مضمرًا، والناقصة يكون اسمها مضمرًا ومظهرًا. وضمير الشأن معها

(١) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط الأولى، ٢٠٠١م،١٧/٦٤٤.

(٢) الكتاب ١/٣٤.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٥٣، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، ط الأولى، ١٩٩٧م، ٢/٧١٠.

لا يعود على مذكور قبله، أما الناقصة فالضمير معها يعود على مذكور متقدم. ولا يعطف على اسمها ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف الاسم مع الناقصة. ولا يكون خبرها إلا جملة. فلما خالفتها في هذه الأحكام؛ عدَّها النحاة قسمًا قائمًا برأسه، وسموها (كان) الشانية [١].

وقد بان بما تقدم عدم صحة ما ذهب إليه الكسائي [٢] من أن(كان) في نحو: كان زيدٌ قائمٌ، ملغاة لا عمل لها، وإنما هي (كان) الشانية واسمها مضمر فيها، والجملة بعدها في محل نصب خبرها.

هذا وحَمْلُ قراءة ابن عامر على إضمار ضمير الشأن سبب من أسباب تقوية القراءة بيان ذلك: أن الزجاج[٣] وجه قراءة ابن عامر" أو لم تكن لهو آيةٌ أن يعلمه" على غير إضمار ضمير الشأن، وهو أن (كان) ناقصة، و(آية) اسم (كان) و(أن يعلمه) الخبر. وقد كان هذا التوجيه سببًا في تضعيف بعض النحويين للقراءة [٤] وهذا غير مقبول، كيف نضعف قراءة ابن عامر وهو أحد القراء السبعة، وقد كان فصيحًا لا يقرأ إلا بما يوافق العربية. والذي ينبغي أن أشير إليه أن الذي حملهم على تضعيف هذه القراءة أن جعل(آية) مبتدأ و(أن يعلمه) الخبر فيه مخالفة نحوية لما عليه الجمهور [٥] من أنه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة في باب(كان) فالمعرفة هي الاسم والنكرة هي الخبر، ولا يجوز عكس ذلك إلا في ضرورة الشعر أو في ضعيف من الكلام. و(آية) نكرة و(أن يعلمه) مصدر مؤول في قوة تعريف الضمير. لكن ابن مالك [٦] جوّز جعل النكرة اسم كان والمعرفة الخبر بشرط حصول الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، واحتج لذلك بالسماع والقياس، أما القياس فإنه لما كان المرفوع

(١) شرح المفصل ١٠١/٧.

(٢) التذييل والتكميل ٢٥٠/٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٠١/٤.

(٤) معاني القرآن للأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٩٩٠م، ٤٦٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٨/١-٤٩، والمقتضب للمبرد، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٩٩٩م، ٣٨٢/٤-٣٨٣، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور، تحقيق فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٩هـ، ٤٠٣/١..

(٦) شرح التسهيل ٣٧٧/١.

في باب(كان) مشبهًا بالفاعل، والمنصوب مشبهًا بالمفعول، جاز أن يغني تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل.

وأما السماع فمنه قول القطامي [١]:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا

وقول حسان [٢]:

كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسلٌ وماءُ

وقول خداش بن زهير [٣]:

فإنك لا تُبالي بعد حول أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ

ففيما سبق جاءت النكرات (موقف، وعسل وماء، ظبيٌ) اسمًا لـ(كان) وجاءت المعارف (الوداع، ومزاجها، وأمَّك) أخبارًا لها.

وقد تأوَّل الجمهور هذه الشواهد بما يخرجها عن حدّ استدلال ابن مالك. والمخلِّص من هذا الخلاف كله هو حمل قراءة ابن عامر على إضمار ضمير الشأن، وجعل(آية) مبتدأ و(أن يعلمه) مصدر مؤول في محل رفع خبر المبتدأ والجملة خبر(كان). وقد تخصصت النكرة(آية) بالجار والمجرور (لهم) يقول الإمام المهدوي [٤]:" غلطوه في ذلك، وقالوا إن ذلك يجوز في ضرورة الشعر.... ولم يتأمل من حمل عليه ذلك قراءته، فيعرف وجهها، ويبرؤه مما نسب إليه من الغلط، فهذه القراءة على صحة الرواية لها وجه صحيح في العربية، وهو أن يكون

(١) من الوافر، وهو للقطامي (عمير بن شييم) في ديوانه تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الثقافة، بيروت، ط الأولى، ١٩٦٠م، صـ٣١.

(٢) من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه، تحقيق سيد حنفي، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م، صـ٧١. ويروى (سبيئة) بدل (سلافة).

(٣) من، وهو لخداش بن زهير في الكتاب ٤٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٧.

(٤)شرح الهداية للإمام المهدوي، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، ط الأولى، ١٩٩٥م صـ٦٣٩بتصرف.

التأنيث في (تكن) للمضمر، وهو القصة، وتكون(آية) مرفوعة على أنها خبر ابتداء مقدم، والابتداء (أن يعلمه) ..... فيكون اسم (كان) مضمرًا، وخبرها في الجملة التي هي الابتداء والخبر".

ومما حمل على إضمار ضمير الشأن في (كان) أيضًا قوله تعالى [١]:" أني يكون له ولد ولم تكن له صاحبة" قرأ النخعي بالياء" ولم يكن له صاحبة" وخُرجت القراءة على أوجه منها: أنَّ في (يكن) ضمير الأمر والشأن و (له) خبر مقدم، و (صاحبة) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب خبر (يكن) وهذه الجملة مفسِّرة لضمير الشأن المستتر في (يكن)، ولا يجوزُ على هذا التوجيه أن يكون (له) هو الخبر وحده على أن تكون(صاحبة)فاعلًا؛ لأن ضمير الشأن لا يُفَسَّر إلا بجملة خبرية [٢]. ويجوز أن يكون الضمير في (يكن) عائد على الله عزوجل، والتقدير: يكن الله له صاحبة، وتكون جملة (له صاحبة) في محل نصب خبر كان [٣]. وتخريج القراءة على إضمار ضمير الشأن أولى؛ لأن الحديث عن أمر ذي بال وهو نفي الصاحبة عن الله عزوجل، وهذا يناسبه ضمير الشأن الذي يستخدم في مواطن التعظيم.

(١) سورة الأنعام من الآية ١٠١، قرأ الجماعة (ولم تكن له صاحبة) بالتاء، وقرأ إبراهيم النخعي ويحيى وقتيبة (ولم يكن له صاحبة) بالياء، المحتسب لابن جني تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى،١٩٨٨م، ١/ ٣٣٣، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، سوريا، ط الأولى، ٢٠٠٢م، ٥٠٨/٢.

(٢) المحتسب لابن جني تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى،١٩٨٨م، ١/ ٣٣٣، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم دمشق، ط الأولى،٥/ ٩٠.

(٣) المحتسب لابن جني١/٣٣٣.

ومما خرّج على إضمار ضمير الشأن في (كان)أيضًا قوله تعالى [١]:" أما الغلام فكان أبواه مؤمنين" في قراءة الرفع(مؤمنان) فقد خرجها الزمخشري [٢] وابن عطية [٣] على أن في(كان) ضمير الشأن، و(أبواه) مبتدأ، و(مؤمنان) خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب خبر(كان). ولم يذكرا توجيهًا آخر للقراءة.

وذكر ابن جني [٤] توجيهًا آخر للقراءة وهو أن يكون اسم (كان) ضمير الغلام، وليس ضمير الشأن. فيكون التقدير: فكان هو أبواه مؤمنان، والجملة بعده خبر كان. وزاد السمين [٥] وجهًا آخر وهو أن يكون الرفع في (مؤمنان) على لغة بني الحارث بن كعب، الذين يلزمون المثنى الألف في جميع أحواله.

ويترتب على حمل القراءة على إضمار ضمير الشأن أنه لا ضمير عائد على اسم (كان)؛ لأن الجملة التي تفسر ضمير الشأن وتكون خبرًا عنه لا تحتاج إلى رابط يربطها به؛ لأنها هي نفسه في المعنى.

وحمل القراءة على إضمار ضمير الشأن يجعل الاهتمام مسلطًا على الحديث والقصة وليس على الغلام نفسه، وهذا أنسب للمراد وأليق بالمقصود وهو حصول العبرة والعظة من تفسير القصة وتوضيح الحدث لسيدنا موسى عليه السلام.

---

(١) سورة الكهف من الآية: ٨٠، قرأ الجماعة (مؤمنين) وقرأ أبو سعيد الخدري وعاصم والجحدري(مؤمنان). المحتسب لابن جني ٥٣٨/٧، ومعجم القراءات ٢٨٤/٥.

(٢)الكشاف لزمخشري، تحقيق مصطفى حسن أحمد، دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، بيروت، ط الثالثة، ١٩٨٧م.٧٤١/٢.

(٣) روح المعاني للألوسي، تحقيق على عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م، ٣٣٣/٨.

(٤)المحتسب لابن جني ٢/ ٧٨.

(٥) الدر المصون ٥٣٨/٧.

ومثل الآية قوله صلى الله عليه وسلم[١]:" كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصّرانه". يجوز أن يكون في (يكون) ضمير الشأن والقصة، وما بعده خبر عنه وتفسير له، والجملة في محل نصب خبر (كان). ويجوز أن يكون الضمير المضمر في (يكون) ضمير الغلام وهو اسمها و(أبواه) مبتدأ و (هما) فصل لا موضع لها من الإعراب، و (اللذان) خبر (كان) والعائد على اسم كان الضمير في (أبواه). ويجوز أن يكون ضمير المولود المضمر اسم كان و(أبواه) مبتدأ و(هما) مبتدأ و(اللذان) خبره وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر(أبواه) وجملة (أبواه هما اللذان...) في محل نصب خبر (كان) [٢].

وحمل الحديث على إضمار ضمير الشأن في (يكون) أولى؛ لأن المقصود الحديث والشأن والقصة، وليس الغلام نفسه، والأليق بهذا أن يكون الضمير ضمير الشأن وليس ضمير الغلام.

ومنه ما جاء في الأثر وهو قول السائب بن يزيد [٣] رضي الله عنه-:" كان الصاعُ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدٌّ وثلثٌ" برفع(مدٌّ وثلثٌ) على الخبرية لـ(الصاع)، والجملة في محل نصب خبر كان، وهي تفسير لضمير الشأن في (يكون).

وإنما حسن استعمال ضمير الشأن هنا لأن الكلام عن الموازين وهو أمر ذو بال في تعاملات الناس، وهذا يناسبه ضمير الشأن الذي يستخدم في مواطن التفخيم والتعظيم.

---

(١)رواه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسنده من حديث سيدنا أبي هريرة رقم(٨٥٦٢)، مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرين، إشراف الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ٢٠٠١م، ١٤/ ٢٢٣.

(٢) المحتسب ٢/٧٨.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمة، ط الأولى، ١٤٠٥هـ، صـ١٩٧، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٥/ ٥٨.

ومن مواضع إضمار ضمير الشأن في (كان) قول العجير بن عبد الله السلولي [١]:

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ: شامِتٌ وآخَرُ مُثْنِ بالّذى كنتُ أصْنَعُ

أي: الشأن والأمر والحديث: الناس صنفان.

ومذهب سيبويه والجمهور أن ضمير الشأن مضمر في (كان) و(الناس صنفان) مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب خبر (كان) وهي مفسرة لضمير الشأن. ونقل عن الكسائي أن (كان) ملغاة [٢].

وتخريج البيت على إضمار ضمير الشأن في (كان) يناسب قصد المتكلم استعظام حديثه عن موته وعمَّا يحدث بعد موته، فهو لا يقصد مجرد الإخبار، بل يتعدى ذلك إلى استعظام الثناء عليه، وهذا يناسبه ضمير الشأن المضمر في (كان).

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب يدل عليه قول العرب: "إنه أَمةُ اللهِ ذاهبة" فقد ظهر ضمير الشأن في (إنَّ) لما كان نصبًا، ولم يتبين في (كان) لما كان رفعًا، والجملة في موضع الخبر [٣].

ومما خرجوه على إضمار ضمير الشأن في (كان) قول الفرزدق [٤]:

قنافِذُ هَدَّاجون حولَ بيوتِهم بما كان إيَّاها عطيَّةُ عَوَّدا

---

(١) من الطويل، وهو منسوب للعجير السلولي في الكتاب ٧١/١، وتحصيل عين الذهب تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، ١٩٩٤م صـ٩٥، وبلا نسبة في أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الارقم، ط الأولى، ١٤٢٠هـ، صـ١١٤، ويروى: كان الناس صنفين، وعليها فلا شاهد فيما نحن بصدده.

(٢) الكتاب ٧١/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م، ٩٩/١، وهمع الهوامع ٤١٠/١.

(٣) التذييل والتكميل ٢٥٠/٤.

(٤) من الطويل، وهو للفرزدق في شرح ديوان الفرزدق، عني بجمعه عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٣٥٤هـ، صـ٢١٤.

فقد خرّج البصريون البيت على إضمار ضمير الشأن في (كان) و(عطية) مبتدأ، و(عودا) خبره، والجملة في محل نصب خبر(كان) هذا وتخريج البيت على إضمار ضمير الشأن في(كان) يوافق الصنعة النحوية، فهذا التخريج يخلص البيتَ من مخالفة نحوية، وهي إيلاء(كان) معمول خبرها (إياهم)، وهو غيرُ ظرف ولا شبهه، فيلزم من ذلك تقديمُ المعمول (إياهم) حيث لا يتقدم العامل؛ لأن الخبرَ متى كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر؛ امتنع تقديمه على المبتدأ؛ لئلا يلتبسَ بالفاعل نحو: زيد ضرب عمراً. والمخلص من ذلك حمل البيت على إضمار ضمير الشأن في (كان) [١].

ومما خرج على إضمار ضمير الشأن أيضًا قول الشاعر [٢]:

وكان سِيّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَمًا أو يسرحوه بها واغبَرَّت السُّوحُ

ففي (كان) ضمير الشأن اسمها، و(سيان) خبر المبتدأ مقدم مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى (والمصدر المؤول أن لا يسرحوا نَعَمًا أو يسرحوه) في محل رفع مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب خبر(كان) وهي تفسير لضمير الشأن. وعليه فالمعنى: كان شأنهم السرح وعدمه سيان. وعلى هذا فإن معنى البيت: لقد امتلأت الساحات بالغبار، بسبب القحط والجدب، ولذلك فإن الأمر والشأن سواء أرسلوا الحيوانات للمرعى أو لم يرسلوها، فلا شيء ستجده تأكله وترعاه.

وتخريج البيت على إضمار ضمير الشأن في(كان) في رواية رفع(سيان) يخلص البيت من الإشكال الحاصل في تخريج البيت على أن(سيان) مبتدأ، لأن الأولى إذا اجتمعت معرفة

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، ط الأولى، ١٩٨٢م، ٤٠٣/١؛والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم دمشق، ط الأولى، ١٧/٤.

(٢) من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين، دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥م، ١٧٠/١، وبلا نسبة في المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م، صـ٩٣٩ و(النعم) الإبل،(والسوح) جمع ساحة. ويروى(سيين) وعليه فلا شاهد فيما نحن بصدده.

ونكرة في باب (كان) فالمعرفة اسمها والنكرة خبرها. وقد تقدم ذلك، ولعل هذا ما جعل الفارسي [١] يرجح القول بإضمار ضمير الشأن في (كان).

(١) الإيضاح ص٢٨٥. ويراجع خزانة الأدب ١٣٦/٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، سيدنا محمد وعلى أله وصحبه الأطهار.. وبعد فقد توصل البحث إلى جملة من النتائج منها:

-أن لإضمار ضمير الشأن في (كان) أثرًا كبيرًا من جهتي المعنى والصنعة النحوية. فمن ناحية المعنى فإنه يحقق أهدافًا كامنة في نفس المتكلم من التفخيم والتعظيم ونحوهما. ومن ناحية الصنعة النحوية فإنه قد يخلص الكلام من إشكالات نحوية ومخالفات لبعض ما استقر عليه من قواعد نحوية، كما أنه قد يكون سببًا في تقوية قراءة قرآنية ضعفها بعض النحويين.

-أن أكثر مواضع إضمار ضمير الشأن جاءت مع(كان) من بين سائر أخواتها، ولعل السبب في ذلك أن أمهات الأبواب يجوز فيها ما لا يجوز في أخواتها.

-أن أكثر مواضع إضمار ضمير الشأن في (كان) في القرآن الكريم كانت في قراءات قرآنية غير سبعية.

-أن الشواهد التي جاء فيها ضمير الشأن مضمرًا في (كان) احتملت توجيهات أخرى.

-على الرغم من التداخل الحاصل بين (كان) الشانية و(كان) الناقصة إلا كثيرًا من النحويين عدوها قسمًا مستقلًا برأسه؛ لأن لها جملة أحكام تنفرد بها عن (كان) الناقصة.

-جوّز الفراء إضمار ضمير الشأن في (تكن) في قراءة ابن عامر:" أو لم تكن لهم آية أن يعلمه" على أنه وجه نحوي لا قراءة، وهذا مما جوّزه الفراء نحوًا لا قراءة، ولعل القراءة لم تصل إليه.

-أن بعض ما حمله النقاد على أنه تخطئة من النحويين للقراءات القرآنية ليس كذلك، وإنما هو تخطئة أو تضعيف للتوجيه النحوي للقراءة وليس للقراءة نفسها.

ثبت المصادر والمراجع

-إتحاف فضلاء البشر، للبنَّاء، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان،١٩٩٨م. صـ٤٢٤.

-الارتشاف لأبي حيان، تحقيق مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٩٨٩م.

- أسرار العربية للأنباري، دار الأرقم بن أبي الارقم، ط الأولى، ١٤٢٠هـ.

- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الأولى.

- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط الثانية، ١٩٨٥م.

- أوضح المسالك لابن هشام، ومعه كتاب مصباح السالك إلى أوضح المسالك، راجع الكتاب ووضع فهارسه يوسف البقاعي الشيخ، دار الفكر، ط الأولى، ١٩٩٤م. ١/٢٤٧-٢٤٨.

- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٥٠.

-التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط الأولى، ١٩٨٥م.

- تحصيل عين الذهب تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، ١٩٩٤م.

-التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ٢٠٢٤م. ٢/٢٧١.

-التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى،٢٠٠٠م، ٢٤٨/١.

- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط الأولى، ٢٠٠١م.

-جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمر والداني، تحقيق مجموعة من المحققين، جامعة الشارقة، الإمارات، ط الأولى، ٢٠٠٧م.

-الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي، وبشير جيوباتي، دار المأمون، دمشق، ط الثانية، ١٩٩٣م.

-خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الرابعة، ١٩٩٧م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم دمشق، ط الأولى.

-ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

-ديوان القطامي (عمير بن شييم تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الثقافة، بيروت، ط الأولى، ١٩٦٠م.

-ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط الأولى، ٢٠٠٤م.

- ديوان الهذليين، دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥م

-روح المعاني للألوسي، تحقيق على عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م.

-شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط الأولى، ١٩٩٠م.

-شرح الجمل الكبير لابن عصفور، تحقيق فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٩هـ.

- شرح ديوان الفرزدق، عني بجمعه عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٣٥٤هـ

-شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
-شرح المعلقات السبع للزوزني، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى، ٢٠٠٢م، صـ١٨٥.
-شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ٢٠٠١م
-شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، ط الأولى، ١٩٩٧م.
-شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، ط الأولى، ١٩٨٢م
-شرح الهداية للإمام المهدوي، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، ط الأولى، ١٩٩٥م.
-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمة، ط الأولى، ١٤٠٥هـ.
-ضمير الشأن: دراسة نحوية، للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن الخثلان، بحث منشور في المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل-مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد (١٣) العدد (١) عام ٢٠١٢م
-ضمير الشأن في العربية: إقحام معجمي أم توليد إعرابي، للباحثة سمية المكي، بحث منشور في جامعة منوبة-كلية الآداب والفنون والإنسانيات، العدد (٥٦) ٢٠١١م.
-ضمير الشأن والفصل: مقاربة لسانية، للباحث فوزي حسن الشايب، بحث منشور في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (٢٧) الرسالة (٢٤٩) عام ٢٠٠٦م
- ضمير الفصل والشأن في الجملة العربية، بحث منشور في مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية، للباحث سالم خليفة حسن، العدد (٢١) عام ٢٠١٤م
-عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت. لا ت.

-الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط، الثالثة، ١٩٨٨م.

-كشاف اصطلاحات العلوم والفنون لمحمد بن علي التهانوي، تحقيق الدكتور علي دحروج، مكتبة لنان ناشرون، بيروت ط الأولى، ١٩٩٦م. ٢٢٠/١.

- الكشاف لزمخشري، تحقيق مصطفى حسن أحمد، دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، بيروت، ط الثالثة، ١٩٨٧م.

-كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات للباقولي، تحقيق عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، ط الثانية، ٢٠٠٦م، ١٨٤/٢.

-المحتسب لابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى،١٩٨٨م.

-المذاهب النحوية في(كان) الشانية: استعراض المذاهب وأدلتها، للباحث محمد أبو رواس، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية، العدد (٦) المجلد (٢) عام٢٠١٤م

- مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرين، إشراف الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ٢٠٠١م، ١٤/ ٢٢٣.

-معاني القرآن للأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٩٩٠م، ٤٦٢/٢.

- معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار، دار السرور، ط الأولى، لا ت.

-معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٩٨٨م.

-معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، سوريا، ط الأولى، ٢٠٠٢م، ٥٠٨/٢.

- المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ط الأولى، ٢٠٠٧م.

- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

-المقتضب للمبرد، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٩٩٩م.

- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط الخامسة، ١٩٨٥م.

-لسان العرب لابن منظور، تحقيق مجموعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط الأولى، ١٤١٤هـ

- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٩٩٨م.